الأمم المتحدة

S/2004/117

مجلس الأمن

Distr.: General
13 February 2004
Arabic
Original: English

تقرير خاص للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٢)، الذي قرر فيه المجلس أن ينشئ، اعتبارا من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. وفي الفقرة ٨ من ذلك القرار، قرر مجلس الأمن أن تقوم بعثة تقديم الدعم في فترة سنتين، بنقل جميع المسؤوليات التنفيذية بشكل كامل إلى سلطات تيمور الشرقية حالما يصبح ذلك ممكنا، دون تعريض الاستقرار للخطر. وفي الفقرة ١٣، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على إطلاع بشكل وثيق ومنتظم على التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، فيما يتعلق خصوصا بالتقدم المحرز باتجاه تحقيق العناصر الأساسية من خطة تنفيذ الولاية.

٢ - وفي تقريري المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/944) عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، لاحظت أن الاحتياجات في بعض المجالات ستظل قائمة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وأوضحت أن الأمانة العامة ستقدم المزيد من الاقتراحات بشأن كيفية تلبية تلك الاحتياجات في تقرير لاحق يقدم في أوائل عام ٢٠٠٤. ووفاء بذلك الالتزام، يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز إزاء تحقيق العناصر الأساسية لولاية البعثة ويقدم مقترحات تتعلق بوسائل يمكن للمجتمع الدولي عن طريقها أن يساعد في تعزيز الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

170204 170204 04-23317 (A)

ثانيا – التطورات السياسية الأخيرة في تيمور – ليشتي

٣ – منذ تقديم تقريري السابق، استمر تعزيز وتطوير المؤسسات السياسية في تيمور – ليشتي. وفي حين أحرز تقدم ذو شأن فإن العلاقات بين المؤسسات ما زالت في مرحلة أولى من مراحل التطور، وما زالت ضعيفة من بعض الجوانب.

٤ – وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وافق البرلمان الوطني مجددا على مشروع القانون المتعلق بالهجرة واللجوء دون إدخال أي تعديلات عليه، وهو مشروع القانون الذي كان الرئيس غوسماو قد أعاده إلى البرلمان بعد أن قضت محكمة الاستئناف بعدم دستورية عدة مواد منه، بما فيها تلك المواد التي تحد من حقوق الأجانب في حيازة الممتلكات والمشاركة في نقابات العمال أو المؤتمرات السياسية. وفضلا عن الأثر المحتمل على الأجانب في تيمور – ليشتي فإن إصدار مشروع قانون الهجرة واللجوء يشير إلى استمرار ضعف العلاقة بين المحاكم والبرلمان، لا سيما فيما يتعلق بإعادة النظر القضائية في الإجراءات البرلمانية.

٥ – ووافق البرلمان أيضا على مشروع قانون بشأن القانون التكميلي ينص على أنه في حالة عدم وجود قوانين لتيمور الشرقية أو لوائح لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تتعلق بجانب قانوني معين، يكون القانون الإندونيسي، لا القانون البرتغالي، هو الواجب التطبيق بوصفه القانون التكميلي في تيمور – ليشتي. وقد عكس هذا القرار الحكم الصادر في قضية المدعي العام ضد أرماندو دوس سانتوس، المشار إليها في تقريري السابق. بيد أن هذا التشريع لا يتناول الجانب المزعج الثاني لقضية دوس سانتوس، حيث رأت محكمة الاستئناف أن اللائحة ١٥/٢٠٠٠ التي تأذن بالمقاضاة على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في عام ١٩٩٩ تنتهك مبدأ عدم تطبيق التشريع الجنائي بأثر رجعي. ويحل هذا القرار بمبدأ القانون الدولي العرفي الراسخ الذي يستلزم تحمل المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية بصرف النظر عن إدراجها في التشريع الوطني. وسيشكل في حالة اتباعه خطوة ذات شأن للاتجاه المعاكس في تحميل المسؤولين عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية المسؤولية عنها. وما زال الاستئناف الذي قدمه المدعي العام لتيمور – ليشتي في المحكمة العليا دون بت فيه حاليا.

٦ – وفيما يتعلق بالحكم المحلي، أصدر البرلمان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مشروع قانون بشأن الانتخابات المحلية يسعى إلى تعزيز شرعية رؤساء القرى ومجالسها. وتحدد أدوار ووظائف رؤساء القرى من خلال مشروع قانون بمرسوم منفصل قبل إجراء الانتخابات.

٧ - وظلت حالة الأمن هادئة إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حين حدثت بعض المظاهرات من حين لآخر فإنها لم تمثل تحديا كبيرا للقانون والنظام؛ وشملت الاحتفال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بالذكرى السنوية لتسلم أول حكومة مستقلة في تيمور - ليشتي لمهامها في عام ١٩٧٥، عندما أقيمت احتفالات عامة رسمية وأنشطة اضطلعت بها جماعات وأحزاب سياسية أخرى دون وقوع أي حادث. وفي حين أنه لم ترتكب أي ميليشيات سابقة أو جماعات مسلحة أي أعمال عنف جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد وردت إفادات عن مشاهدة عصابات مسلحة وعناصر إجرامية في المناطق الواقعة على حدود تيمور الغربية، كما استمر وجود ما ينم عن استعدادات تقوم بها جماعات تيمورية ذات برامج غير واضحة بهدف زعزعة الاستقرار. وما زال يمكن النفاذ عبر الحدود كما تستمر أعمال الصيد والتجارة والعبور غير المشروعة وكذلك الأنشطة الإجرامية الأخرى. واستجابة للتهديدات الأمنية التي أشير إليها شرعت الحكومة في عدد من التحقيقات التي أجرتها الشرطة وعمليات اعتقال لردع الأنشطة من ذلك القبيل، بما في ذلك الأعمال المضطلع بها ضد مجموعة تعرف باسم مجلس الدفاع الشعبي لجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية.

٨ - وحدثت مواجهة في ٢٥ كانون الثاني/يناير بين أفراد القوات المسلحة التيمورية والشرطة في منطقة لويتم، احتجز فيها ضباط القوات المسلحة التيمورية عددا من رجال الشرطة. واستجابة لذلك الحادث، دعا الرئيس غوسماو في اليوم التالي إلى إنشاء لجنة مستقلة لتقييم المشكلة التي تواجهها القوات المسلحة التيمورية والتوصية بإيجاد حلول. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، طرد ٢٧ جنديا كإجراء تأديبي بسبب مختلف عمليات خرق القانون السابقة، بما في ذلك التغيب عن الخدمة لفترات مطولة دون إذن.

٩ - وعموما، استمرت الاتصالات الممتازة التي ميزت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ودعمها التزام على أعلى المستويات السياسية من كلا الجانبين. ومن الأمور العاجلة أن يحرز البلدان، تأسيسا على هذا الشعور الودي، مزيدا من التقدم في مواجهة المشاكل التي يطرحها استمرار وجود ٠٠٠ ٢٨ لاجئ سابق من تيمور - ليشتي في تيمور الغربية. وفي عام ٢٠٠٣، لم يعد إلا ٤٥٢ لاجئا سابقا إلى تيمور - ليشتي، بغض النظر عن الجهود المستمرة الرامية إلى تشجيع المصالحة على المدى الطويل. وفي حين اتفقت الحكومتان على الأخذ بخطة إعادة توطين وإعادة مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مما ساهم في الحد من التوتر في باقي المعسكرات فإن الحالة ستظل متفجرة لحين تسوية هذه المشكلة. ويلزم أيضا إيجاد حل دائم للقضايا المعلقة المتصلة بالأطفال التيموريين المنفصلين عن أسرهم.

١٠ - ولم تلتزم الحكومتان بالتاريخ المستهدف وهو ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لوضع الاتفاق المتعلق بخط الحدود المؤقت في صيغته النهائية بالرغم من استمرار الأعمال التقنية طوال الأشهر الثلاثة الماضية. ويلزم بذل كل جهد ممكن نحو بلوغ هذا الهدف ونحو وضع ترتيبات تعالج احتياجات المجتمعات المحلية على الجانبين كليهما. وقد جرى التأكيد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على أهمية استمرار إحراز تقدم بشأن هذه المسائل الثنائية وبالاتصالات على جميع المستويات وذلك عندما نشأت توترات عقب إجراء القوات المسلحة الإندونيسية لمناورات عسكرية دون معرفة مسبقة من جانب نظيرتها التيمورية على إحدى الجزر غير المأهولة بالقرب من أويكوسي التي لم يتفق البلدان رسميا على ملكيتها.

١١ - واختتمت الجولة الأولى للمفاوضات المتعلقة بالحدود البحرية بين تيمور - ليشتي وأستراليا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ومن المقرر إجراء مزيد من المحادثات في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وإحراز تقدم في هذا المجال أمر حاسم للسماح بتنمية موارد النفط في المنطقة وضمان تقاسم الفوائد بطريقة مناسبة متفق عليها.

ثالثا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى تيمور - ليشتي

ألف - عملية التقييم

١٢ - استند التخطيط لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي إلى افتراض أن تيمور - ليشتي سيكون في إمكانها تحقيق الاكتفاء الذاتي في غضون فترة سنتين بعد نيل الاستقلال. بيد أنه، كما اتضح في تقريري السابق، أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه سيكون من الأمور الحاسمة تقديم المزيد من المساعدة إلى تيمور - ليشتي في عدد من المجالات بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما تنتهي الولاية الحالية للبعثة. وقد أعربت الدول الأعضاء عن شواغل مماثلة على نطاق واسع خلال المناقشات التي جرت داخل مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

١٣ - وفي رسالة موجهة إليّ مؤرخة ١٢ شباط/فبراير، طلب ماري الكتيري، رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وجود عملية حفظ سلام لمدة سنة أخرى، على أن تتضمن كتيبة من قوات حفظ السلام مزودة بدعم من الطيران (انظر S/2004/114).

١٤ - وأجرت الأمانة العامة تحليلا متعمقا آخر للاحتياجات المحتملة لتيمور - ليشتي بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ودعما لهذا التحليل، سافرت بعثة تقييم تقنية تضم خبرات فنية مدنية وعسكرية وفي مجال الشرطة إلى تيمور - ليشتي في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ لاستعراض الحالة على أرض الواقع. واجتمعت البعثة خلال زيارتها بزعماء تيمور - ليشتي

والمنظمات غير الحكومية وممثلي الأوساط الدبلوماسية المحلية والبنك الدولي، بالإضافة إلى إجراء مناقشات مستفيضة مع جميع عناصر بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وسافر أعضاء البعثة إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق الحدود.

باء - مقترحات لتقديم المساعدة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ - مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

١٥ - بالرغم من إحراز تقدم كبير في كل مجال من المجالات البرنامجية الثلاثة للبعثة يلزم تقديم المزيد من المساعدات لتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن والاستفادة منها. ويرد أدناه تحليل موجز لحالة التقدم الحالي في كل مجال برنامجي بالاقتران بمقترحات مفصلة لتقديم المساعدة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

١٦ - وفي عدد محدود من المجالات، أعتقد أنه لا يمكن تقديم المساعدة إلا من خلال استمرار وجود لحفظ السلام. ويُوصى بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد فترة البعثة الحالية لمدة ١٢ شهرا أخرى ''مرحلة التوطيد'' ويمكن أن تعمل البعثة بموجب ولاية معدلة تتضمن العناصر التالية:

(أ) تقديم المساعدة إلى نظام العدالة والهياكل الإدارية الأساسية ذات الأهمية الحاسمة لبقاء تيمور - ليشتي واستقرارها السياسي؛

(ب) المساهمة في مواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛

(ج) المساهمة في صون الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي.

١٧ - وفي جميع هذه المجالات، ستظل مبادئ حقوق الإنسان المقبولة دوليا تشكل جزءا لا يتجزأ من المشورة وبناء القدرات التي تضطلع بها مرحلة التوطيد لبعثة تقديم الدعم.

١٨ - وبالاضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها حكومتا تيمور - ليشتي وإندونيسيا للمساعدة على تسوية المسائل الثنائية المعلقة ودعم تعاونهما المتزايد، لا سيما جهودهما المبذولة لإنجاز ترسيم الحدود وإنشاء آليات مناسبة لإدارة مناطق الحدود؛ وضمان مثول أولئك المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ أمام العدالة.

١٩ - وسيواصل ممثلي الخاص رئاسة بعثة تقديم الدعم، وسيضم مكتبه الوحدات التي تلزم عادة في عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف فضلا عن مستشارين معنيين بشؤون نوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وسيشمل أيضا قدرة في مجال حقوق الإنسان ستواصل القيام بدور حاسم في هذه المرحلة التكوينية من

تنمية تيمور – ليشتي. وستتولى البعثة تدريب العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة مع أن هذا سيجري بشكل محدود ومعدل على النحو المبين أدناه بغية إنجاز المهام الرئيسية وتمكين تيمور – ليشتي من تحقيق الاكتفاء الذاتي في غضون فترة السنة الواحدة المتبقية.

البرنامج الأول
الاستقرار والديمقراطية والعدالة

١ – الدعم المقدم للإدارة العامة في تيمور – ليشتي

٢٠ – استمر إحراز تقدم في تطوير الإدارة العامة في تيمور – ليشتي، وكما ورد في تقريري السابق، تحسّن تعيين الموظفين التيموريين نسبيا. وكما كان متوقعا، أنهيت تدريجيا ٣٠ من ١٠٠ وظيفة من وظائف المستشارين المدنيين في البعثة بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، مع وضع أولويات حكومة تيمور – ليشتي في الاعتبار. ويواصل بقية المستشارين، الذين يعملون على نطاق واسع في قطاعات الشؤون المالية والإدارة المركزية والعدالة، أداء دور أساسي في توجيه نظرائهم التيموريين. وقد ساعدوا أيضا الوزارات التيمورية في الشروع في عملية صياغة قوانينها الأساسية.

٢١ – ولا زالت أعمالهم يكملها المستشارون الذين يتلقون الدعم من التمويل الثنائي. وكما أكد في التقارير السابقة، بالرغم من أن هذه المساعدة الثنائية قد عادة بفوائد كبيرة على تيمور – ليشتي، إلا أنها أظهرت مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحسن التوقيت وإمكانية التنبؤ بها. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، أي بعد ٢٠ شهرا من بداية البرنامج، لم يشغل سوى ١١٨ وظيفة من بين ٢٠٩ وظائف تم تحديدها للدعم، بينما تم شغل ٦٣ وظيفة من هذه الوظائف في المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٢ – وبالرغم من إحراز تقدم فما زالت هناك مواطن ضعف ذات شأن حيث سيكون تقديم المزيد من المساعدة الدولية حاسما. وما زالت الإدارة تفتقر إلى الخبرة الفنية على مستوى المديرين و لم تحصل بعد على المهارات اللازمة لتصريف عدد من المهام الأساسية، بما فيها بصفة خاصة في المجال الحيوي للشؤون المالية، حيث يمكن لعدم توافر القدرات أن يقوض بسرعة تصريف أعمال الحكومة ويفضي إلى زعزعة الاستقرار. وبدأ إنشاء مكاتب رئيسية، بما فيها مكتب المفتش العام ووزارة الداخلية ووزير الدولة لشؤون الدفاع، وتتطلب تلك المكاتب تقديم الدعم.

٢٣ – ومن المسائل الهامة بصفة خاصة لضمان نجاح الإدارة العامة لمدة طويلة، بدأت الحكومة في مرحلة مبكرة أيضا من تطوير جوانب حاسمة من إطارها التشريعي والتنظيمي. فقد بدأ إعداد قانون خدمة مدنية، واعتماد ''قوانين أساسية'' لعدة وزارات هامة، وهناك

قوانين أخرى قيد الإعداد. وينظر البرلمان حاليا في مشروع تشريع سينشئ مكتبا لأمين المظالم في مجال حقوق الإنسان والعدالة. ومن الأمور الحاسمة إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال قبل نهاية الولاية الحالية. ومع ذلك، من الواضح أنه لا زال ينبغي وضع كثير من هذه القوانين والقواعد التنظيمية والإجراءات بعد ذلك التاريخ.

٢٤ - ولا زال نظام العدالة في تيمور - ليشتي ضعيفا بصفة خاصة. وقد استمر التأخير وعدم الثقة في نظام العدالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع وجود آثار سلبية انعكست على أداء خدمات الشرطة والسجون. لم يتم تعيين سوى ٢٢ قاضيا في البلد، ومع توافر عدد محدود من المحامين العامين والقضاة، مما حدّ بدرجة كبيرة من عمل المحاكم خارج ديلي أو منعه خلال هذه الفترة. وظلت هناك معاناة من عمليات التأخر الشديد في إصدار عرائض الاتهام وإدراج المسائل في قوائم من أجل التقديم للمحاكمة، كما تم حبس الكثير من المحتجزين قبل المحاكمة، بمن فيهم المحتجزون من الأحداث لفترات طويلة قبل أن يقدموا للمحاكمة بمن فيهم بعض الذين ارتكبوا جرائم ثانوية أو جرائم لا تنطوي على عنف. كما يفتقر نظام المحاكم إلى الإجراءات الفعالة لإدارة القضايا والتنفيذ المناسب لضمانات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تمثيل قانوني مناسب، وترجمة الإجراءات إلى لغة مفهومة لجميع المعنيين وإلى إمكانية الوصول المضمونة إلى المعلومات القانونية ذات الصلة. وقد تساعد برامج التدريب الخارجي الجارية للقضاة على المدى البعيد في تلبية الحاجة الماسة لهم؛ إلا أنها يمكن أن تفاقم على المدى القصير المشكلة التي خلقتها أوجه النقص هذه. ويجري حاليا التصدي لبعض مواطن الضعف المؤسسية من خلال برنامج يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بينما تؤدي الجهود الثنائية أيضا دورا هاما. ومع ذلك، سيكون توفير المزيد من الدعم أمرا هاما. ويشمل هذا الحاجة إلى توفير المزيد من القدرات القضائية لتجنب زيادة التأخير في نظام العدالة.

٢٥ - وللمحافظة على التقدم المحرز حتى الآن والاستفادة منه، سيكون من الضروري الاحتفاظ بوظائف المستشارين المدنيين في البعثة لمدة سنة أخرى. وبغية بيان الاحتياجات والأولويات المتغيرة، يمكن إعادة تنظيم هذا البرنامج ليصبح ''تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي''، مع تعديل وظائف المستشارين المدنيين وفقا لذلك. ويمكن أن تؤدي هذه المساعدة دورا حيويا في دعم الجهود التي يبذلها البلد من أجل إقامة أطر قانونية ومؤسسية أساسية، وفي ضمان استمرار تصريف أعمال واستقرار المؤسسات الحيوية بينما تطور القدرات المحلية وتؤمن المساعدة الدولية الطويلة الأجل من موارد أخرى.

٢٦ - واستنادا إلى استعراض أجرته الحكومة والبعثة، بالاقتران بالتحليل الأخير الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة، يتوخى إدراج نحو ٥٨ مستشارا في البعثة لسنة أخرى، وستتعلق ١٩ وظيفة (٣٣ في المائة) من هذه الوظائف بالشؤون المالية و ١٦ وظيفة (٢٧ في المائة) سيقدم شاغلوها المساعدة في وزارات أخرى هامة و ٨ وظائف (١٤ في المائة) سيعمل شاغلوها داخل مختلف أجهزة الحكومة (داخل مكاتب الرئيس ورئيس الوزراء أو البرلمان أو مجلس الوزراء) حيث سينصب التركيز بدرجة كبيرة على إسداء المشورة القانونية لدى إنشاء المؤسسات الرئيسية. وستركز شاغلو ١٥ وظيفة أخرى (٢٦ في المائة) على العدالة بمن فيهم عدد من القضاة الجدد، الذين سيساعدون على ضمان استمرارية عمل نظام المحاكم لإيقاف تراكم القضايا المعلقة في مرحلة الاستئناف، وفي الوقت نفسه، دعم تدريب القضاة التيموريين، على افتراض أن الإخفاق في مواجهة هذه الاحتياجات يخشى أن يقوض سيادة القانون الناشئة في تيمور - ليشتي.

٢٧ - ومن الواضح أن فعالية هذه الجهود الإضافية ستعتمد أيضا على العمل المتواصل الذي تقوم به حكومة تيمور - ليشتي، التي ستحتاج إلى اعتماد تشريعات في مجالات هامة عديدة. وتشمل هذه قانون الخدمة المدنية على نحو خاص ومختلف القوانين الأساسية للوزارات؛ والقانون الذي سينشئ مكتب أمين المظالم؛ وتشريع قوي مناهض للفساد. وبالإضافة إلى ذلك، بالنظر إلى الوقت المحدود المتبقي ومراعاة للصعوبات التي ووجهت حتى الآن، فمن المستصوب الاتفاق في أقرب وقت ممكن مع حكومة تيمور - ليشتي على عملية تعيين معجلة.

٢٨ - ولا يمكن لتوفير المناصب المدنية أن يلبي إلا أهم احتياجات الحكومة. وتعد حكومة تيمور - ليشتي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قائمة تكميلية بالمناصب الرئيسية كي تنظر الدول الأعضاء في تقديم المساعدة بشأنها.

٢ - تقديم المساعدة في إجراء التحقيقات في الجرائم الخطيرة

٢٩ - استمرت عملية مقاضاة أولئك المتهمين في جرائم خطيرة ومحاكمتهم خلال الأشهر الثلاثة الماضية وأصدرت الأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة ١٥ حكما، فوصل الرقم الإجمالي إلى ٤٤ قرارا من هذه القرارات منذ بداية عمل الأفرقة. ومن بين عرائض الاتهام التي قدمت حتى الآن من مكتب نائب المدعي العام المعني بالجرائم الخطيرة وعددها ٨١ عريضة، لا زالت هناك ٤٨ قضية لم يبت فيها. ولا يوجد حاليا في تيمور - ليشتي سوى متهمين في ١٨ قضية من هذه القضايا، بينما لا يوجد المتهمون في الثلاثين قضية المتبقية داخل البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، لا زال هناك عدد من القضايا، بما في ذلك عدة قضايا متصلة ''بالقضايا ذات الأولوية'' المشار إليها في التقارير السابقة، معلقة في مرحلة الاستئناف.

٣٠ - وواصلت الوحدة المعنية بالجرائم الخطيرة التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ وإجراء المحاكمات، بينما قامت في الوقت نفسه بالاضطلاع بتدريب الموظفين الوطنيين، بمن فيهم المدعون العامون ومحققو الشرطة الوطنية ومديرو القضايا ومشفرو البيانات والمسؤولون عن حفظ الأدلة. ولا زال إعداد المزيد من عرائض الاتهام جاريا، بما في ذلك عريضة متعلقة باغتيال موظفين محليين من موظفي الأمم المتحدة.

٣١ - وتواصل البعثة تقديم خدمات الدفاع لجميع أولئك المعتقلين والمدانين وحصلت خلال الفترة المشمولة بالتقريرعلى أول براءة كاملة لأحد المدعى عليهم بالانتساب إلى إحدى الميليشيات السابقة. ونظرا لتردد الأشخاص المعنيين، والخوف من الجزاء والافتقار إلى الإمكانيات المالية ووسائل النقل، كان من الصعب تأمين شهود الدفاع. كما تمت أيضا مواجهة مشاكل في بناء قدرات محامي الدفاع إذ أن محاميي الدفاع المحليين، وهم على أية حال قليلو العدد، يترددون دائما في مساندة أي جماعة معروفة من الميليشيات السابقة.

٣٢ - ويعتبر تقديم المساعدة لسنة أخرى أمرا ضروريا لإحراز تقدم إزاء إكمال العملية المتعلقة بالجرائم الخطيرة، بما في ذلك، على نحو خاص، القضايا العشر ''ذات الأولوية''. وبصورة أعم، من شأن المساعدة في التصدي لعامل إثارة محتمل للعلاقات المستقبلية بين السكان التيموريين، وتعزيز الثقة في نظام العدالة، ووفقا للأولويات التي أعرب عنها مجلس الأمن، أن تعزز الرسالة الموجهة بشأن عدم تمتع أولئك الذين يرتكبون جرائم من هذا النوع بالإفلات من العقاب. وينبغي تحقيق هذا من خلال مواصلة الدعم الدولي، عن طريق البعثة، لإجراء التحقيقات والمحاكمات والدفاع وكذلك للأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة. وبالرغم من أن مستوى المساعدة سيكون مماثلا لذلك المقدم حاليا، فسينصب التركيز على نحو متزايد على الدفاع والنظام القضائي بدلا عن التحقيقات، مما يعكس المرحلة الحالية في العملية. وسيساعد الموظفون الدوليون أيضا في تدريب نظرائهم التيموريين، بمن فيهم المدعون العامون ومديرو القضايا ومحققو الشرطة الوطنية.

٣٣ - ولا زالت الغالبية العظمى من أولئك المدانين بجرائم خطيرة خارج البلد. وسيعتمد إحراز تقدم في هذا المجال أيضا على الدعم المقدم من الدول الأعضاء، التي يعتبر تعاونها الوثيق مع المسؤولين الدوليين والتيموريين أمرا حاسما. وأنا أعتقد بشدة أن مرتكبي الجرائم الخطيرة في عام ١٩٩٩ في تيمور - ليشتي لا بد أن يقدموا إلى العدالة.

٣٤ - ولا زالت لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة تؤدي دورا هاما تكميليا عن طريق تقديم حل مجتمعي للجرائم الأقل خطورة المرتكبة في إطار الصراع السياسي. وقد تم إكمال جلستي استماع عامتين وطنيتين في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المجازر وفي كانون الأول/ديسمبر بشأن صراع التيموريين السياسي الداخلي لعام ١٩٧٥، عندما أدلى زعماء وطنيون كبار، بمن فيهم الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، بشهادتهم علنا عن أحداث هذه الفترة لأول مرة في تاريخ التيموريين. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، كانت اللجنة قد أكملت أكثر من ٦٠٠ قضية بمشاركة المصالحة المجتمعية المحلية، من بين أكثر من ١ ٥٠٠ طلب ورد إليها. وتأمل اللجنة في إتمام عملها الميداني بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، عندما تبدأ العمل على إعداد تقريرها النهائي الذي سيقدم إلى الرئيس غوسماو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بينما تضع خطة لتنفيذ توصيات التقرير. وتقديم الدعم الدولي والثنائي المستمر إلى هذه العملية لسنة أخرى يمكن أن يسهّل عملية التعافي والاستقرار على المدى الطويل داخل البلد.

البرنامج الثاني
الأمن الداخلي وإنفاذ القوانين

٣٥ - يظل تطوير شرطة تيمور - ليشتي الوطنية جانبا أساسيا وهاما من جوانب مساهمة البعثة في أمن البلد واستقراره. ومنذ تسليم مسؤوليات القيام بالدوريات في مقاطعة ديلي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، تولت الشرطة الوطنية مسؤولية أعمال الشرطة الاعتيادية في جميع أنحاء البلد. وحتى ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، ضمت شرطة تيمور - ليشتي الوطنية ٣ ٠٢٤ شرطيا مدرّبا، و ٣٣ موظف دعم مدني. وأكثر من ٢٠ في المائة من أفراد شرطة تيمور - ليشتي من النساء، وهن يمثلن نسبة عالية مقارنة بأرقام مشابهة على نطاق العالم. ولا زال مفوض الشرطة التابع للأمم المتحدة يضطلع بإدارة شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، ويجري تدريجيا تسليم مختلف أوجه مهام المقر. ويواصل فريق مكون من ٢٠٠ مستشار شرطة تقديم المساعدة في أداء المهام المتخصصة وتوجيه الشرطة التيمورية، مع الاحتفاظ بوجود في جميع المقاطعات، بينما تظل وحدة الشرطة المشكلة من ١٢٥ شرطيا متاحة للاستجابة لحالات الشغب المدنية الرئيسية. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت البعثة أيضا دعم أعمال لجنة توطيد المؤسسات التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية.

٣٦ - وقد تم تنقيح الدورات التدريبية وتمديدها من أربعة إلى ستة أشهر، بينما تقدم شرطة تيمور - ليشتي الوطنية تدريبا أثناء العمل لأولئك الذين أكملوا برنامج التدريب الأولي. ويقدم أيضا تدريب آخر بصورة ثنائية، بما في ذلك دورات تدريب الإخصائيين في مجالات

الرقابة والاستخبارات فضلا عن الإشراف والإدارة. وتركز جميع الدورات والتدريب أثناء العمل على احترام حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالمعايير المهنية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالوحدات المتخصصة التابعة لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية، تواصل وحدة التدخل السريع تدريبها المكثف؛ وبالنظر إلى التقدم المحرز حتى الآن، يبدو أن وحدة التدخل السريع ستصل غالبا إلى مستوى القدرات المطلوب بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويبلغ قوام وحدة مراقبة الحدود ٢٥٥ من ٣٠٠ ضابط، مع تقديم قوة الشرطة والقوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة المزيد من التوجيه الفردي للذين جرى نشرهم، بينما يوجد حاليا أفراد آخرون انضموا حديثا قيد التدريب. وقد أصبح تطوير دائرة الانتشار السريع، التي كان يفترض أن تؤدي دورا هاما في حفظ الأمن في المقاطعات الحدودية، يشكل معضلة. فقد تم اختيار الضباط ولم يبدأوا التدريب إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وقد ازدادت صعوبة إحراز تقدم بسبب عدم وجود المعدات الأساسية.

٣٨ - وفضلا عن ذلك، بالرغم من جهود التدريب المذكورة أعلاه، ظلت هناك مشاكل أساسية أخرى. وقد حدد التحليل الذي أجري لإحصاءات الشكاوى عددا من مواطن الضعف المؤسسية والعملية داخل شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بسلوك الشرطة. ويجري الإبلاغ باطراد عن سوء سلوك الشرطة، بما في ذلك انتهاكات لحقوق الإنسان المحمية في إطار قانون تيمور - ليشتي. ولا زالت ترد تقارير مزعجة عن استخدام مفرط للقوة واعتداءات وتهاون في استخدام الأسلحة النارية وأنشطة إجرامية وممارسات فساد.

٣٩ - وبإيجاز، بالرغم من أن شرطة تيمور - ليشتي الوطنية قد حققت خطوات واسعة ملحوظة إزاء تحمل المسؤولية الكاملة عن حفظ القانون والنظام في تيمور - ليشتي، فإن قدراتها وخبرتها وأطر عملها المتعلقة بالسياسات تظل محدودة، ولا سيما فيما يتعلق بوحداتها الخاصة. وعلاوة على ذلك، لا زال ينبغي على الحكومة أن تحدد بعد دور كل من شرطة تيمور - ليشتي الوطنية والقوات المسلحة التيمورية المعنية بالأمن الداخلي، بما في ذلك وعلى نحو خاص المساهمة المتوقعة من القوات المسلحة التيمورية لدعم السلطة المدنية، كما أسفر ذلك عن قصور في آليات وعادات التنسيق بين المؤسستين. وتحقيق المزيد من الوضوح فيما يتعلق بهذه المسؤوليات أمر ضروري حتى يمكن المحافظة على أمن تيمور - ليشتي بفعالية بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، والسماح للمجتمع الدولي بأن يواصل الاستفادة من الأسس التي أرسيت.

٤٠ - ويمكن أن تقدم الشرطة المدنية الدولية مساهمة حاسمة في تطوير الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، باعتبارها دائرة مهنية غير سياسية للشرطة، من خلال الاضطلاع بالمزيد من أنشطة النصح والرقابة، وفي الوقت نفسه، تعزيز الاكتفاء الذاتي للدائرة واستدامتها بمساعدتها على تحديد السياسات الأساسية وإجراءات التشغيل الموحدة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاحتفاظ بعنصر يتكون من ١٥٧ مستشارا للشرطة، بمن فيهم بعض المدنيين، بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، لمواصلة برنامج الأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، وتعديل تركيزه المتمثل في ''تقديم الدعم لتطوير إنفاذ القوانين في تيمور - ليشتي''. ومن المتوخى أن يشمل هذا العنصر بعض المستشارين الذين سيخدمون في الميدان، بينما يتولى أفراد الشرطة الدولية الآخرون تقديم المشورة إلى مختلف الوحدات الخاصة أو في بعض المجالات المتخصصة كمكافحة الإرهاب، أو التحقيقات أو الطب الشرعي. وسيخصص آخرون مع ذلك لمهارات الإدارة. ويمكن استعراض مستوى ملاك موظفي هذا العنصر بحلول نهاية العام. وتعتمد قدرة مستشاري الشرطة على تقديم مساهمة هامة على التعاون الوثيق مع الجهود التي تبذل في هذا المجال على الصعيد الثنائي، والتي يتوقع أن تكون واسعة النطاق. ويمكن تعديل التخطيط للاعتراف بالمساعدة الثنائية التي تتاح على أرض الواقع قبل اختتام فترة الولاية.

٤١ - وستتولى تيمور - ليشتي المسؤولية عن الرد في حالة وقوع اضطرابات أهلية بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. وبتولي تيمور - ليشتي مسؤولية التنفيذ الكاملة عن حفظ الأمن، من المناسب أن تضطلع شرطة تيمور - ليشتي الوطنية بجميع الأنشطة التنفيذية لحفظ الأمن، من أجل الحفاظ على تسلسل وحيد للقيادة والمراقبة. ويشير تحليل مستفيض للقدرة التيمورية على أرض الواقع، إلى أن عنصر شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، على النحو المشار إليه أعلاه، سيكون جاهزا لتولي مسؤولياته بحلول ٢٠ أيار/مايو. وسيستمر التدريب المكثف لوحدة التدخل السريع حتى نهاية فترة الولاية الحالية وييسره نشر وحدة شرطة مشكلة تابعة للبعثة. ويقترح أيضا أن تحتفظ البعثة بقدرة استشارية وبمقدرة في مجال الرقابة في هذا المجال بعد أيار/مايو ٢٠٠٤.

٤٢ - وتستند فعالة وسلامة وحدة شرطة دولية بالفعل في الاستجابة لأي حالة من حالات التمرد إلى توافر دعم جوهري من القوة العسكرية الدولية حسب الاقتضاء. كما أنه من الضروري توضيح دور القوات المسلحة التيمورية في دعم الجهود من هذا القبيل التي تبذلها الشرطة الوطنية وذلك قبل اختتام الولاية الحالية بفترة كافية من أجل تمكين مجلس الأمن من تقييم هذه المقترحات.

٤٣ - وتشمل الخطوات اللازمة اعتماد ''قانون أساسي'' بشأن الشرطة، وقانون للدفاع يحدد مسؤوليات القوات المسلحة؛ واعتماد أنظمة تحدد بوضوح الأدوار التي تضطلع بها كل من وكالات الشرطة الوطنية (بما في ذلك الوحدات الخاصة)، والعلاقات فيما بينها وبين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة؛ وإنشاء آليات للرقابة للشرطة الوطنية وآليات أشد صرامة للوحدات الخاصة؛ ووضع مدونة لقواعد السلوك للشرطة الوطنية، وتنفيذها بشكل صارم؛ وإنشاء آليات للتنسيق وآليات لاتخاذ القرارات اللامركزية في مقاطعات الحدود. وتعلن الأمم المتحدة عن استعدادها لتقديم المساعدة حسب الاقتضاء.

٤٤ - كما يمكن دعم قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على المساعدة في مجال تطوير شرطة تيمور - ليشتي الوطنية، بسن أحكام تسمح لها بالمشاركة في مناقشات لجنة الأمن الداخلي الحكومية لدى مناقشة المسائل المتصلة بالسياسة العامة.

البرنامج الثالث
الأمن الخارجي ومراقبة الحدود

٤٥ - في تشرين الأول/أكتوبر، تولت وحدة مراقبة الحدود المسؤولية عن جميع نقاط العبور على امتداد خط التنسيق التكتيكي، الذي يبلغ طوله ٢٥٩ كيلومترا. وبالرغم من العدد المحدود جدا لأفراد تلك الوحدة وظروف عملها الصعبة، فقد أبدى أفراد الوحدة مستوى عاليا من الحماس عموما. بيد أن نهجهم وأساليبهم المهنية تعتمد من بعض الجوانب على درجة من القدرة السوقية التي ثبت أن توفيرها أمر عسير للغاية، وقد تحتاج إلى إعادة نظر. وقد أشير أعلاه إلى أن تطوير دائرة الانتشار السريع، التي تمثل عنصرا هاما في الخطط الرامية إلى تسليم مسؤوليات الأمن في مقاطعات الحدود، لم يتقدم حسبما هو مقرر. وكان من المتوخى أن يتم نشر دائرة الانتشار السريع في مقاطعة أويكوسي، في أوائل عام ٢٠٠٤، وفيما بعد في مقاطعتي كوفاليما وبوبونارو. ولن يكون بالإمكان، نظرا للتأخير في تعيين موظفي الدائرة وتزويدها بالمعدات وتدريبها، إنشاء قدرة فعالة للنشر السريع داخل شرطة تيمور - ليشتي الوطنية للتعامل مع الجماعات المسلحة في المقاطعات الحدودية قبل ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤.

٤٦ - كما يتقدم تطوير القوات المسلحة التيمورية، إلا أنه لا زال هناك عقبات تعرقل هذا التقدم من حيث الموارد والسوقيات وتوافر الموظفين المهرة. وعلاوة على ذلك، وكما أشير إليه أعلاه، لا يزال يتعين تحديد مهام القوات المسلحة التيمورية عن طريق القانون، من خلال سن قانون للدفاع، ومن خلال سن تشريعات وأنظمة إضافية لتدوين دورها في دعم السلطة المدنية. أما المواجهة التي أشير إليها سابقا بين الضباط في القوات المسلحة التيمورية من جهة،

والشرطة والمدنيين من جهة أخرى، فتشير إلى وجود مشاكل فيما يتعلق بالروح المعنوية والانضباط، التي يرجح أن تتفاقم من جراء هذا الافتقار إلى الوضوح.

٤٧ - ولا يزال الوجود الواضح للعنصر العسكري التابع للبعثة، الذي تدعمه الدوريات المنتظمة، يعزز الهدوء في البلد. ويتألف العنصر العسكري التابع للبعثة بعد عملية تخفيضه وإعادة تشكيله التي نقلت كما هو متوقع في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، من ٧٥٠ ١ فردا، بمن فيهم ٧٨ مراقبا عسكريا وكتيبتين للمشاة. وتنتشر كتيبة مؤلفة من سريتين تتمركز في مقاطعة بوبونارو أو تقوم بدوريات في جميع أنحاء المقاطعات الغربية وعلى طول خط التنسيق التكتيكي، في حين أن هناك كتيبة مؤلفة من ثلاث سرايا تتمركز في ديلي، وتتحمل المسؤولية عن باقي البلد، بمعزل عن مقاطعة لوتيم الشرقية، حيث تنتشر القوات المسلحة التيمورية. وتحتفظ كل كتيبة من كتائب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بوجود دائم في بعض المقاطعات، وتقوم بدوريات في مناطق أخرى، وتحتفظ في الوقت نفسه بقدرة على الرد على التهديدات الأمنية في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ويشمل ذلك القيام بدوريات زائرة في مقاطعتي سواي وأويكوسي الحدوديتين، اللتين لم يعد العنصر العسكري يحتفظ فيهما بوجود على نطاق واسع.

٤٨ - ويعتبر التعاون الوثيق بين القوات الإندونيسية والتيمورية على الأرض حاسما لإقرار الأمن في مناطق الحدود. ويحظى التعاون بين وحدة مراقبة الحدود مع نظيراتها الإندونيسية التي تنتسب إلى الجيش عموما، لا إلى الشرطة، بدعم من جهود المراقبين العسكريين للبعثة، الذين لا يزالون ييسرون التفاعل من خلال أفرقة الاتصال الحدودية الدائمة القريبة من نقاط العبور الرئيسية، وتقوم بزيارات منتظمة إلى نقاط العبور الأخرى، باستخدام دوريات متنقلة. كما تواصل البعثة تقديم الدعم من أجل توثيق التعاون بين الهيئات التيمورية. ويجري دمج أفراد من شرطة تيمور - ليشتي الوطنية والقوات المسلحة التيمورية ضمن مركز المعلومات المشترك في مقر العنصر العسكري للبعثة، حيث يعمل ضباط الجيش والشرطة الدوليون مع نظرائهم التيموريين يوميا على إدارة وتحليل المعلومات. ويمكن لضباط القوات المسلحة التيمورية من خلال تفاعلهم مع العنصر العسكري التابع للبعثة أن يقوموا بتحسين تفهمهم لأداء المقر العسكري وتطوير مهاراتهم في مجالات تخطيط السوقيات والاتصالات وقراءة الخرائط وغير ذلك من المجالات العملية.

٤٩ - وخلاصة القول، إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لا تزال تضطلع بدور حاسم بينما يجري تطوير القدرة الأمنية التيمورية. وستكون قدرة الهيئات التيمورية على الاستجابة للحوادث الأمنية دون مساعدة محدودة جدا، في وقت تنتشر فيه

على مسافات متباعدة وتتمتع بدعم طفيف ويعتبر تحديد مسؤولياتها ناقصا وعلاقاتها مع نظيراتها الإندونيسية في مرحلة مبكرة وضعيفة. وفي الوقت نفسه، هناك على ما يبدو افتقار إلى ثقة الجمهور التيموري في الحالة الأمنية بعد أيار/مايو ٢٠٠٤، الأمر الذي يمكن أن يتحول إلى نبوءة تتحقق، ولا سيما إذا استغلها المشاغبون المحتملون في المنطقة.

٥٠ - وفي وقت يمكن فيه أن يصبح الهدوء أو الاستقرار قائما على الدعم الذاتي، من المستصوب الاحتفاظ بعنصر عسكري داخل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لسنة أخرى، بمهام معدلة، لتخفيف خطر الحوادث المزعزعة للاستقرار. ويمكن أن يطلق على هذا البرنامج تسمية ''تقديم الدعم لأمن تيمور - ليشتي واستقرارها''، لبيان التغيير في التركيز الذي سيكون مناسبا بعد ٢٠ أيار/مايو. وسيتم نشر هذا الحد الأدنى من الوجود كعنصر من عناصر تخفيض القوات الدولية وانسحابها بشكل سلس، لا حلا في الأجل الطويل، وسيركز بوجه خاص على المقاطعات الغربية، حيث تعتبر مخاطر انعدام الاستقرار أشد ما يكون، ولم تحتل القدرة التيمورية مكانها المناسب بعد. ومن شأن الاحتفاظ بوجود دولي لسنة أخرى، أن يمكن المنطقة من التوصل إلى عتبة حاسمة من الاستقرار، ويسمح قدرة أجهزة الأمن التيمورية وعلاقتها مع نظيراتها الإندونيسية؛ وزيادة الثقة المحلية؛ وإحراز تقدم في الاتفاق بشأن الحدود، حتى لا يعود من الضروري الاحتفاظ بوجود ضباط الاتصال العسكريين.

٥١ - وقد يشمل تقديم المساعدة بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤ الاحتفاظ بنحو ٤٢ ضابطا من ضباط الاتصال العسكريين، ومقرهم في أويكوسي والمناطق الحدودية، الذين سيواصلون تيسير الاتصال بين الجانبين، ودعم الجهود المتعلقة بترسيم الحدود، ورصد التطورات المتصلة بالأمن. وقد تشمل المهام الأخرى مراقبة الحالة والإبلاغ عنها؛ والقيام بدوريات؛ وإسداء المشورة للنظراء التيموريين. ومن شأن دعمهم للعلاقات على مستوى العمل استكمال وتعزيز الجهود السياسية المبذولة لمعالجة مسائل طويلة الأمد مثل الاتفاق بشأن الحدود، وحل مشكلة اللاجئين السابقين في المنطقة.

٥٢ - وبالنظر إلى عدم تحديد منطقة نشر أجهزة الأمن التيمورية وقدرتها المحدودة، يُقترح أيضا الاحتفاظ بقدرة على الحماية والإنقاذ ضمن عملية حفظ السلام لمدة سنة أخرى. ومن الفوائد الإضافية التي يمكن أن تتأتى عن هذا الوجود تعزيز الهدوء في منطقة النشر وإعادة طمأنة الجمهور التيموري.

٥٣ - وقد تشمل العنصر العسكري توفير المرافقة المسلحة والحماية، والتنقل جوا، والإجلاء برا أو جوا عند الضرورة، بالنسبة لضباط الاتصال العسكري أو غيرهم من موظفي

الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك ، ولتعزيز استمرار الهدوء وتفادي الأثر المحتمل المزعزع للاستقرار المترتب على الإنهاء المفاجئ للوجود الدولي، قد يقوم هذا العنصر بدوريات برية وجوية منتظمة، بما في ذلك المناطق التي لا يتوافر فيها وجود دائم؛ والاحتفاظ بوجود ضمن المجتمع المحلي من خلال التعاون العسكري المدني. ويمكن أن يساعد هذا العنصر أيضا القوات التيمورية في سد ثغرات ضعف رئيسية عن طريق توفير الدعم في حالات الصعوبة القصوى، في مجالات من قبيل السوقيات، والنقل، والاتصالات والمعلومات، للجهود التي تبذلها الأجهزة التيمورية استجابة للكوارث الطبيعية الكبرى أو التهديدات الخطيرة للأمن والاستقرار. ولن يشمل هذا الدعم الاستجابة للاضطرابات الأهلية، التي ستكون من مسؤوليات الأجهزة التيمورية. ولضمان نزاهة القيادة الدولية، ستقدم المساعدة ضمن إطار محدد ينشأ في اتفاقات ثنائية مفصلة. وسيضطلع بهذا بناء على تعليمات الممثل الخاص للأمين العام، الذي سيستفيد من مساهمات من كبار الضباط العسكريين وضباط الشرطة في البعثة عند البت في الإذن بتقديم هذا الدعم، وذلك بعد طلب لا بد لرئيس الوزراء من تقديمه.

٥٤ - ويمكن النظر في وسائل مختلفة للقيام بهذه المهام بيد أنه يبدو أن أنسب الأمور هو الاحتفاظ بجزء من العنصر العسكري المشكل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ويقدر أن هذه المهمة يمكن أن تقوم بها كتيبة من المشاة قوامها ١٢٠ فردا، إلى جانب الدعم والطيران، يكون مقرها في مقاطعة بوبونارو الحدودية. وسيضم العنصر العسكري مقرا صغيرا، يدمج فيه تسلسل قيادة متكامل لعنصري ضباط الاتصال العسكريين والعنصر العسكري المشكل. والحجم الكامل للعنصر العسكري، مع جميع هذه العناصر، قد يصل إلى ٣٥٠ فردا تقريبا. ويمكن استعراض شكل ومهام هذا العنصر بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٥٥ - ولكي تحقق تيمور - ليشتي الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن، سيكون من الضروري أيضا بذل جهود ثنائية تكميلية. وسيشمل هذا توفير المعلومات، والتدريب في مجال تحليل الاستخبارات. كما ستحتاج تيمور - ليشتي إلى مساعدة طويلة الأجل للاحتفاظ بشبكتها من الطرق البرية، ذات الأهمية الحاسمة للأمن، بيد أنها تشكل تحديا مخيفا من حيث السوقيات والشؤون المالية.

جيم - دور منظومة الأمم المتحدة

٥٦ - في حين أحرز تقدم ملموس في تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية، ما برحت هناك تحديات إنمائية كبيرة جدا، ولا سيما انخفاض المساعدة الإنمائية والنقص غير المتوقع في الإيرادات المحلية، وما ترتب على ذلك من آثار سلبية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتنبأ

الإسقاطات المنقحة بازدياد عجز الميزانية بمقدار ٦٦,٧ مليون دولار خلال السنوات الأربع القادمة بما مجموعه ١٣٦ مليون دولار نتيجة إلى حد كبير للتأخر في استغلال حقل النفط والغاز في بايو أوندان. فما برحت تيمور - ليشتي تواجه انكماشا اقتصاديا، ويقدر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بـ ٢ في المائة في السنة المالية الحالية، ولو أنه من المتوقع حدوث انتعاش متواضع في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد بحثت هذه المشاكل بقدر من الإسهاب خلال الاجتماع الرابع لشركاء التنمية في تيمور - ليشتي، الذي استضافته الحكومة في ديلي في الفترة من ٣ حتى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. والتمست الحكومة مساعدة إضافية لميزانيتها الحالية بمقدار ١٠ ملايين دولار من أجل السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وبمقدار ٣٠ مليون دولار في السنة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٥٧ - وقد أحرز تقدم في عدد من المجالات في الأشهر الأخيرة، وذلك من خلال التعاون بين الحكومة وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. فتلبية للنقص في الأغذية الذي حدث في الأشهر الثمانية الماضية، على النحو المبين في التقارير السابقة، وقعت الحكومة مذكرة تفاهم مع برنامج الأغذية العالمي بشأن عملية الطوارئ المتعلقة بنقص الأغذية، وأنشأت وحدة إدارية للمعونة الغذائية، وعينت مكتبا وطنيا لإدارة الكوارث لتحسين التنسيق في حالات الاستجابة للطوارئ. وما برح تعزيز العمالة بالنسبة للفئات الضعيفة مستمرا من خلال برنامج "RESPECT". وفي الوقت ذاته، ما برحت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز والبلدان الشريكة في التنمية، تؤدي دورا حاسما في دعم جهود البلد المبذولة في سبيل التنمية الطويلة الأجل. وفي قطاع الصحة، شنّت الحكومة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، حملة وطنية لمكافحة الجزام، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولتلقيح الأطفال ضد الحصبة، تم خلالها تلقيح ٩٧ في المائة من الأطفال المستهدفين. كما تلقى أكثر من ١ ١٠٠ تيموري التدريب في مختلف ميادين الرعاية الصحية، في حين تضمنت مشاريع يدعمها الصندوق الاستئماني لتيمور - ليشتي الذي يديره البنك الدولي تشييد مراكز صحية ومدارس ابتدائية في المجتمعات المحلية. وقد أسفر الدعم المتواصل من مصرف التنمية الآسيوي وبرامج الأمم المتحدة وشركائها في التنمية عن تحسين إمدادات المياه والطاقة وكذلك تحسين المرافق الصحية في ديلي والمقاطعات. كما شملت مشاريع إصلاح الهياكل الأساسية المادية التي يقدم لها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة عدة مشاريع للري، في حين أنجزت المرحلة الثانية من مشروع إصلاح ميناء ديلي، مما مكّن الميناء من العمل بكفاءة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٥٨ - وعلى وجه الخصوص، وبسبب تأخر وصول الإيرادات من استغلال البترول، الذي يمكن أن يزيد حدة مشاكل مثل البطالة وعدم القدرة على تقديم الخدمات للسكان المحليين، سيكون من الضروري في السنة المقبلة مواصلة وتحسين التعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وشبكة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من الوكالات والصناديق والبرامج، وكذلك العناصر الفاعلة الثنائية الأخرى والمجتمع المدني. وللحفاظ على التعاون الذي تحقق حتى الآن والاستفادة منه، يمكن للمنسق المقيم أن يعمل بمثابة نائب لممثلي الخاص. وبالإضافة إلى هذا، تشمل التدابير التي يمكن الاستمرار فيها وتعزيزها التوفيق بين دورات البرمجة والميزانية للأمم المتحدة فيما بينها ومع الخطة الإنمائية الوطنية (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، على النحو المبين في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠٠٣-٢٠٠٧)؛ وتنسيق إجراءات منظومة الأمم المتحدة من خلال مجالات الأولوية المشتركة المتصلة بالأولويات الوطنية وبالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك توفير سبل المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر، والصحة، والتعليم، وحقوق الإنسان؛ وعقد اجتماعات أسبوعية لرؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، مع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية يرأسها نائب الممثل الخاص؛ وإنشاء أفرقة عمل مواضيعية مشتركة بين الوكالات بشأن نوع الجنس، و فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحقوق الإنسان، وشؤون الإعلام تنعقد كل شهر أو شهرين على المستوى التقني. وبالإضافة إلى هذا، سيواصل الممثل الخاص عقد اجتماعات منتظمة مع رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك.

رابعا - الجوانب المالية

٥٩ - اعتمدت الجمعية العامة، بقراريها ٣٢٧/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٦٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مبلغا إجماليه ٢٠٨,٨ دولار للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٠ - وإذا قرر مجلس الأمن تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، حسب المقترح في الفقرة ٦٣ أدناه، فسألتمس التحويل اللازم لعمل البعثة من الجمعية العامة.

٦١ - وحتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية/بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إلى ١٤٠,٨ مليون دولار. ووصل مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ إلى ٢١١,٢ ٢ مليون دولار.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٢ - رغم تحقيق تيمور - ليشتي حكومة وشعبا إنجازات غير عادية خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، فما برحت هناك تحديات هائلة مع اقتراب الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من نهايتها. وفي حين أن المانحين الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف يمكن أن يقدموا مساهمة قيمة للاستمرار في تنمية تيمور - ليشتي، سيكون من الضروري تقديم المزيد من المساعدة لتوطيد المكاسب المحرزة في جو من السلام والأمن، والاستفادة منها.

٦٣ - ولدي اقتناع بأن جهدا إضافيا متواضعا نسبيا يمكن أن يحدث فرقا ملموسا من حيث توسيع نطاق الإنجازات الملحوظة التي تحققت حتى الآن وزيادة استدامتها وإتاحة الفرصة أمام تيمور - ليشتي للوصول إلى مشارف الاكتفاء الذاتي. وبصفة خاصة، المساعدة المقدمة لمدة سنة أخرى ذات أهمية في السماح باستمرار تصريف أعمال الهيئة القضائية والوزارات الرئيسية مع دعم تنمية المهارات اللازمة وإنشاء أطر عمل تشريعية ومتعلقة بالسياسات؛ لتمكين الشرطة التي ما زالت تفتقر إلى الخبرة من اكتساب مهارات فنية إضافية وتعزيز القيم المهنية، وتقديم المساعدة والدعم الإضافيين في إدارة الأمن في منطقة الحدود حيث ما زالت قدرة تيمور - ليشتي في مرحلة مبكرة من تطورها.

٦٤ - وفي هذا السياق، أوصي بتمديد فترة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لمدة سنة أخرى، مع تخفيض حجمها وتعديل ولايتها. وأوصي، كما هو مبين أعلاه، بالاحتفاظ بعنصر مستشارين مدنيين عددهم ٥٨ مستشارا لتقديم المشورة والدعم إلى الإدارة العامة ونظام العدالة؛ ومواصلة تقديم الدعم إلى عمليات المقاضاة والمحاكمات المتصلة بالجرائم الخطيرة المرتكبة في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩؛ والاحتفاظ بمجموعة من مستشاري الشرطة المدنيين عددهم ١٥٧ مستشارا لتقديم المساعدة في التطوير المستمر لشرطة تيمور - ليشتي؛ ونشر ٤٢ من ضباط الاتصال العسكريين لمراقبة التطورات المتصلة بالأمن ودعم الجهود المبذولة لترسيم الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أوصي بنشر قوة أمن بغية توفير الحماية لضباط الاتصال العسكريين. وتحتفظ هذه القوة أيضا بوجود يبث الطمأنينة في مناطق الحدود، وتوفر قدرة على الرد السريع إذا لزم الأمر. وكما هو مبين أعلاه، يوصى بأن تضم القوة نحو ٣١٠ من الأفراد العسكريين، وتشمل سرية مشاة مع قدرة دعم محمولة جوا وغيرها من قدرات الدعم.

٦٥ - وتركز هذه التوصيات على مجالات لها آثار مباشرة في الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، حيث لا تتوافر المساعدات الثنائية أو عندما تكون هذه المساعدات غير

مناسبة لتلبية الاحتياجات. بيد أنه بالنظر إلى أن التقدم سيتوقف على إجراء أوثق تنسيق ممكن مع البرامج الثنائية ذات الصلة، فإنها ستسمح بإدخال تعديلات تراعي المساعدات الثنائية الهامة التي تقدم قبل نهاية فترة الولاية. كما تتضمن التوصيات استراتيجية للفترة الانتقالية تسمح بتصفية المساعدة المستمرة لحفظ السلام تدريجيا خلال سنة، والقائمة في معظمها على تطوير قدرات تيمورية كافية، ولو أن هذا يعتمد في بعض الحالات على الانتقال إلى المساعدات الثنائية، وتدعم التوصيات تنمية الهياكل التي ستكون مستدامة بالنسبة للبلد في الأجل الطويل.

٦٦ - وتتوقف جدوى هذه المقترحات، والفائدة التي يمكن تحقيقها من خلال الأخذ بها، على عدد من القرارات السياسية الرئيسية. وتشمل هذه القرارات بوجه خاص اعتماد تيمور - ليشتي لقانون الخدمة المدنية، والقانون الذي ينشئ مكتب أمين المظالم، وتشريعات تنص على الشفافية الشديدة وتحديد المسؤولية لمكافحة الفساد؛ واعتماد تشريعات تتضمن القانون الأساسي من أجل الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي؛ وقانون الدفاع من أجل القوات المسلحة التيمورية، وغيرها من اللوائح التنظيمية والسياسات التي تحدد العلاقات بين الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية وبين مختلف وحدات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وإنشاء آليات رقابة للشرطة الوطنية ونشر مدونة قواعد سلوك وإعمالها بصرامة. ومن الضروري إحراز مزيد من التقدم خلال الأشهر القادمة في هذه المجالات الرئيسية كي يتمكن مجلس الأمن من تقييم المقترحات المبينة أعلاه قبل نهاية الولاية الحالية بوقت كاف. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة والمساعدة في هذا الجهد، حسب الاقتضاء.

٦٧ - كما سيتوقف التقدم المحرز على استمرار الجهود المشتركة التي تبذلها إندونيسيا وتيمور - ليشتي في عدد من المجالات المتصلة بالأمن والعدالة. وكما ذكر فيما تقدم، يشمل هذا اعتماد جدول زمني واقعي لكنه فعال من أجل تحديد قرارات رئيسية تتصل بالحدود، والبت في الوجود المستمر للاجئين السابقين في المنطقة. كما أن التعاون المتين في مجال مقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة هو أيضا من الأمور الجوهرية.

٦٨ - وفي الختام، أود أن أشيد بالجهود المتفانية التي بذلها ممثلي الخاص، كماليش شارما، والعناصر المدنية والعسكرية والشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: المستشارون المدنيون للإدارة العامة

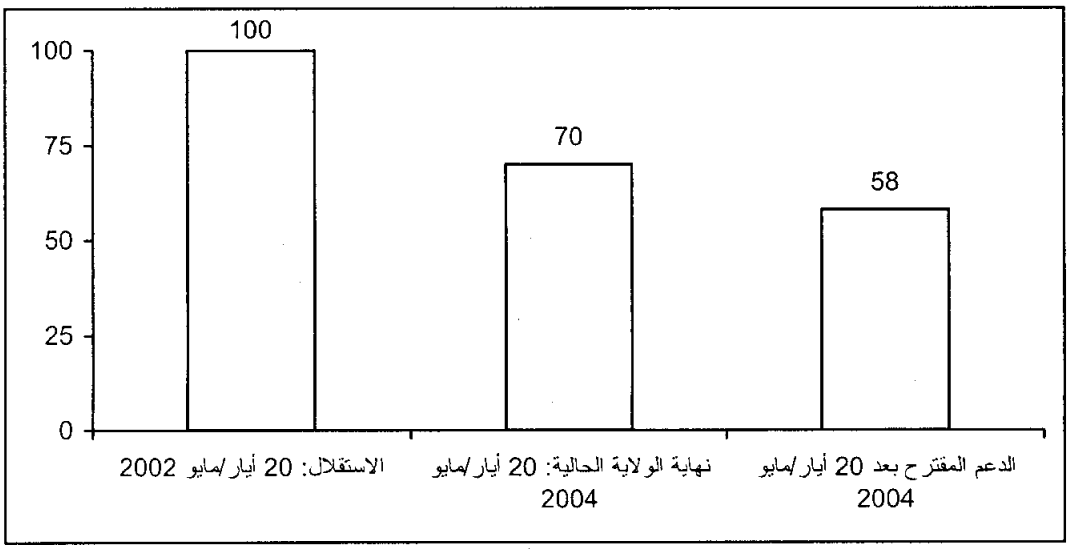

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي: عنصر الشرطة المدنية

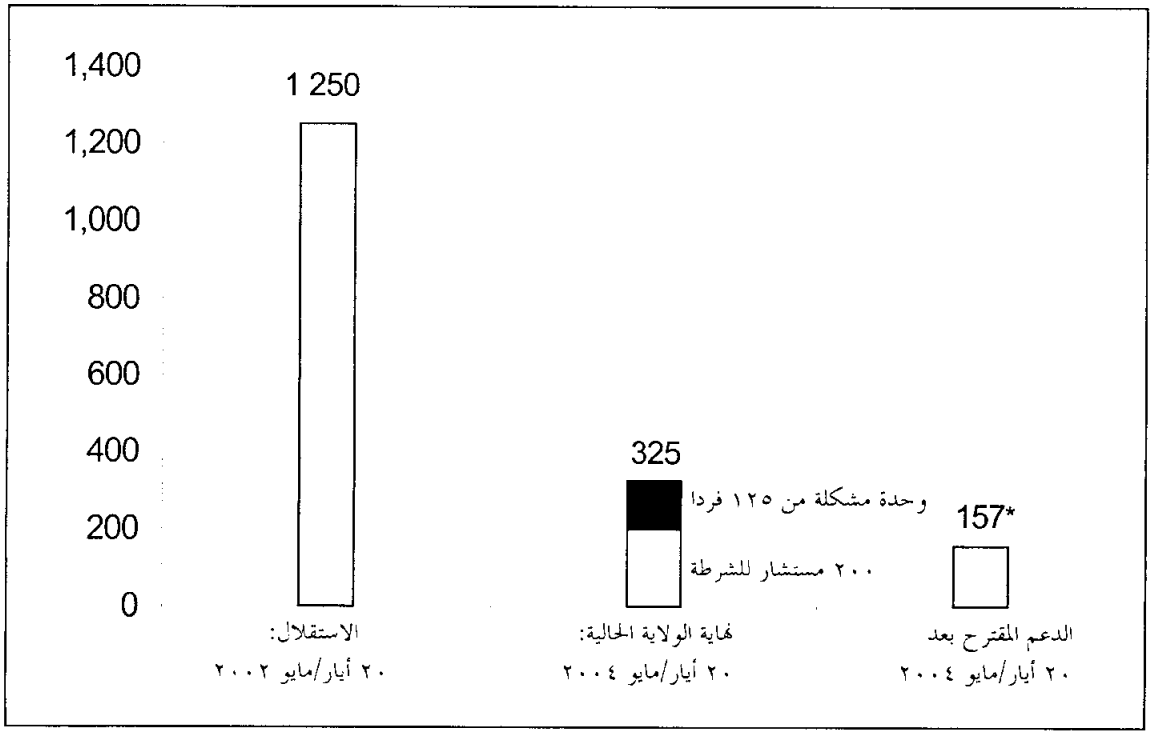

* من المقرر استعراض هذا الرقم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

المرفق الثالث

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: العنصر العسكري

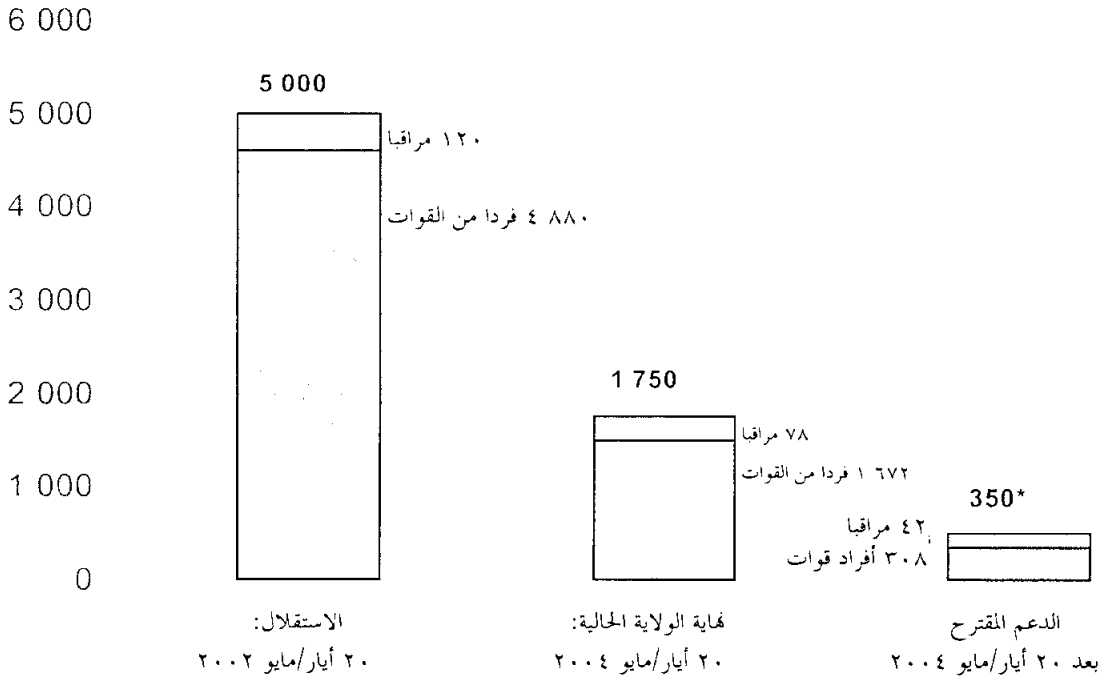

المرفق الرابع

بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية: قوام الشرطة المدنية والقوات العسكرية (في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

	الشرطة المدنية	القوات العسكرية	المراقبون العسكريون	المجموع
الاتحاد الروسي	١	–	٢	٣
الأرجنتين	١	–	–	١
الأردن	–	–	٤	٤
إسبانيا	٥	–	–	٥
أستراليا	٢١	٣٠٩	٧	٣٣٧
أوروغواي	–	–	٢	٢
أوكرانيا	٣	–	–	٣
أيرلندا	–	١	–	١
باكستان	٩	٧٤	٣	٨٦
البرازيل	٥	٥٩	١١	٧٥
البرتغال	٢٠	٥٢١	١	٥٤٢
بنغلاديش	٩	٣٤	٥	٤٨
البوسنة والهرسك	٥	–	–	٥
بوليفيا	–	–	٢	٢
تايلند	٨	٥١	٦	٦٥
تركيا	١	–	١	٢
جمهورية كوريا	–	٣	–	٣
الدانمرك	–	–	٢	٢
زامبيا	٣	–	–	٣
زمبابوي	٥	–	–	٥
ساموا	٤	–	–	٤
سري لانكا	٦	–	–	٦
سنغافورة	–	٣	–	٣
السويد	١	–	٢	٣
صربيا والجبل الأسود	–	–	٢	٢
الصين	١٦	–	–	١٦
غانا	٥	–	–	٥
الفلبين	١٦	٤١	٧	٦٤
فيجي	–	١٨٠	–	١٨٠
كندا	٧	–	–	٧
كينيا	–	–	٢	٢
ماليزيا	١٤٠	٦	١٠	١٥٦

	الشرطة المدنية	القوات العسكرية	المراقبون العسكريون	المجموع
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤	–	–	٤
موزامبيق	–	–	٢	٢
النرويج	٢	–	–	٢
نيبال	٣	٤	٣	١٠
النيجر	١	–	–	١
نيوزيلندا	–	٣	٤	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	–	–	١٨
اليابان	–	٣٧٧	–	٣٧٧
المجموع	**٣١٩**	**١ ٦٦٦**	**٧٨**	**٢ ٠٦٣**

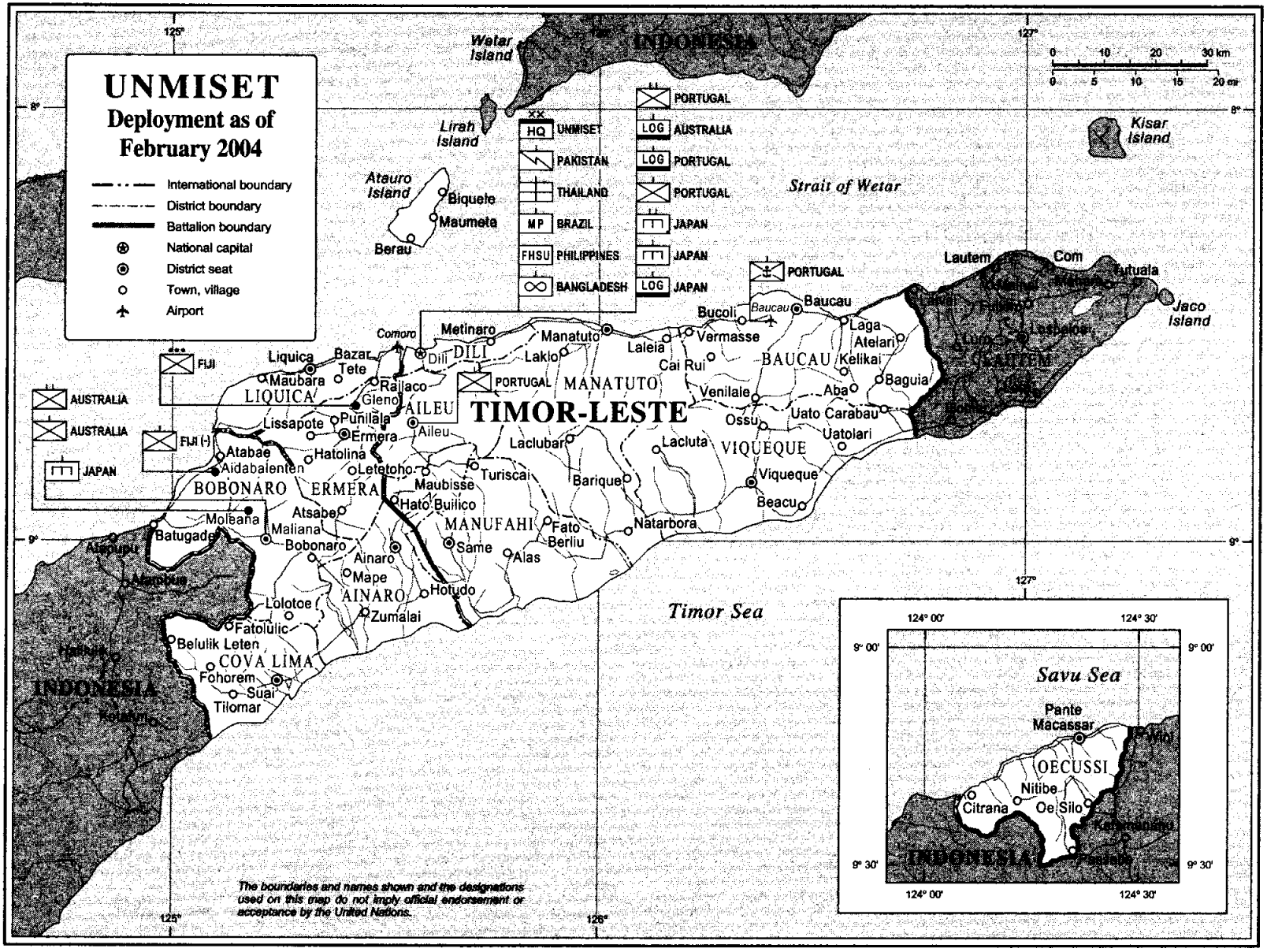

Map No. 4209 Rev. 2 UNITED NATIONS
February 2004

Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section